



PROVISIONAL

A/PV.2292
20 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر جرفي مؤقت للجلسة الالفين والمائتين والثانية والتسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاربعاء ٢٠ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ٣٠ / ١٠

(الجزائر)

السيد بوتفليقة

الرئيس

مواصلة مناقشة قضية فلسطين (١٠٨)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات:

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70335/A

مواصلة مناقشة البند ١٠٨ من جدول الأعمالقضية فلسطين

السيد جاكسون (غيانا) (الكلمة بالانجليزية): ان أحد العقبات الرئيسية أمام تحقيق السلام العالمي الذي تعمل من أجله الأمم المتحدة والذي لا يزال يبتعد عن أيدي هذه المنظمة هو الموقف في الشرق الأوسط. ان هذه المنطقة طيبة بالتوتر وإذا لم يتم القضاء بسرعة على هذا التوتر، يمكن أن يكون له آثار بالغة الخطورة، انها منطقة نجد فيها المبادئ المقدسة بالنسبة لنظام الأمم المتحدة، معرضة للخطر، وهي منطقة نجد أن المبادئ التي قبلها المجتمع الدولي منذ فترة طويلة ومن جانب كل واحد منا، والمضمنة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان، تهمل بصفة مستمرة، مما يتسبب في الخطر بالنسبة لسلام المنطقة، بل والعالم كله.

ان هناك عناصر هامة كثيرة في هذا الموقف تتطلب حلا لمشكلة الشرق الأوسط. هناك حق كل الدول في المنطقة في أن تعيش في سلام وأن تعيش كجيران جيدين، وهناك أيضا الحاجة الملحة لأن تنسحب اسرائيل من كل الأراضي العربية التي تم الاستيلاء عليها بما يتناقض مع مبدأ تملك الأراضي بالقوة، ولكن بالنسبة لأي سعي من أجل الحل، هناك حقوق شعب فلسطين. وبلا عتراف بأهمية المسألة الفلسطينية بالنسبة لحل مشكلة الشرق الأوسط، فان رئيس وزراء بلادي عند افتتاح مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة في جورج تاون في عام ١٩٧٢ أعلن أن اقرار السلام والعدالة في الشرق الأوسط يتوقف على توفير موطن للشعب الفلسطيني المشرود. ان قصة الفلسطينيين في هذا القرن هي قصة مؤلمة فعلا، انها قصة تشريد ونزع ممتلكات. وبعد انشاء دولة اسرائيل فان أكثر من مليون فلسطيني عربي هربوا من ديارهم الى المنفى والكثيرون منهم هلكوا نتيجة لانشاء هذه الدولة، ومن مخيماتهم فان الفلسطينيين يرون قراهم وديارهم تدمر، وأسس تنظيمهم السياسي والاجتماعي يتغير بشكل جوهري، وتماسكهم كمجتمع تتقوض دعائمه تماما.

ان الأحداث المأساوية التي اقترنت بنتائج حرب ١٩٦٧ أدت الى تعقيد محنة الشعب الفلسطيني وأن تجعل موقفهم أكثر مدعاة للأس. وذلك لأنه بالنسبة للكثيرين منهم الموجودين في المنفى فان التجربة كانت مزيدا من الهجرة الى أماكن جديدة ، ولكن مهما كان مافقدوه فـان الفلسطينيين لم يفقدوا شخصيتهم كشعب يتطلع الى فرصة لممارسة حقه الأصيل في تقرير المصير ، وهو شعب ظل يحافظ على آماله في أن يعيش في سلام وفي موطن مستقر . ان الفلسطينيين المشردين أصبحوا الآن أمة بغير دولة .

ان المأساة الفلسطينية هي مأساة يتفهمها شعب غيانا تماما ويتعاطف معها وذلك لأنه فيما بعد عمليا الاضطهاد السيئة لليهود في المانيا النازية ، فان الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٩ ، قدمت عرضا مؤقتا في بلادى لاستيطان اليهود فيها ولم يكن ذلك عرضا بسيطا ، ذلك أن لجنة انجليزية امريكية عينها الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية قامت بزيارة غيانا وقدمت توصية ايجابية بتوطين اليهود في بلادنا وكذلك كانت هناك ترتيبات لارسال مجموعة من اللاجئين اليهود لانشاء مستوطنة على اساس تجريبي عندما نشبت الحرب الأهلية الاوربية في ذلك العام مما وضع حدا لهذا الموضوع .

ان التصميمات التاريخية التي تؤثر على الشعوب تنجم بطريق الصدفة وبطريق العمد . ومع ذلك فاننا لانستطيع الآن أن نحاول تصحيحها جميعا ، واننا كان علينا أن نحاول وأن ننجح في جهدنا فان الكثير من الدول لن يمكنها الاعتراف بها ، وبينما نعترف بهذه الحقيقة فاننا مع ذلك وفي اطار الحقائق المعترف بها في الشرق الأوسط يجب أن نسعى لأن نحقق بحسم واصرار حلا للمسألة الفلسطينية يقوم على أساس المبادئ المقبولة من جانب العالم كله وعلى أساس ترتيبات وتفاهم لما يمكن تحقيقه ويكون عادلا .

ولسنوات طويلة للآن ، فان الأمم المتحدة ظلت تبحث مسألة الشعب الفلسطيني في جانبها الانساني فقط ، وتسمى لتحقيق وسائل لزيادة المساعدات الدولية للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني كلاجئين ، وان قضيتهم الأساسية ، كشعب بغير موطن وأمة بغير دولة ، ظلت لفترة طويلة غائبة عن جدول أعمال المجتمع الدولي ومن هنا فانه علامة من علامات الواقعية من جانب

الأمم المتحدة أن الجمعية العامة أصدرت هذا العام قرارها الممتاز بأن تواجه مرة أخرى مسألة فلسطين باعتبارها قضية سياسية كبرى وباعتبارها مسألة ذات أهمية بالغة للشعب الفلسطيني وكمسألة هامة بالنسبة للموقف في الشرق الأوسط.

ان وفد بلادي يثق في أن هذا القرار قد أزال الى الأبد وضع المسألة الفلسطينية على هامش الاهتمام الدولي ، ووضعها حيث يجب أن توضع كعامل حاسم في معادلة الشرق الأوسط.

ان وفد غيانا كان أحد الوفود التي أيدت هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، وهكذا فاننا استمعنا باهتمام بالغ الى الخطاب الهام الذي ألقى من على هذه المنصة نفسها والقاءه رئيس منظمة تحرير فلسطين .

ونحن نؤيد الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني والتي تم الاعراب عنها عن طريق مؤسستهم المشروعة وممثلهم في نضالهم من أجل حقوقهم ، والآن وقد وجدنا أن مسألة فلسطين معروضة مرة أخرى على الجمعية العامة يبدو من المناسب بالنسبة للأمم المتحدة أن تقدم على مبادرات جديدة لتضمن أن يستمتع الفلسطينيون بكل حقوقهم ومنها حق العودة الى موطن ثابت والحق في أن يكون لهم دولة يمكن للشخصية الفلسطينية المحددة أن تجد فيها التعبير المتناسك والكامل .

وفي سعينا لضمان هذه الحقوق للفلسطينيين فاننا نعترف بأنه في وسط الحقائق الحالية في الشرق الأوسط ، هناك الأنشطة واهتمامات ومصالح قوى خارجية عن هذا الاقليم ونحن ندعو هذه القوى الى أن تحافظ على الإطار الذي توضع فيه هذه القضية الآن وندعو هذه القوى فسي كل أعمالها أن تعطي هذا الاعتراف وهو اعتراف مناسب وسليم بحقوق شعب فلسطين المشرود .

وفي إطار حقائق اليوم فانه يجب على اسرائيل أن تخفف من مواقفها تجاه حقوق الفلسطينيين وأن تبدل التشدد الذي تبديه .

ومن هنا فان غيانا تطالب اسرائيل بأن تعترف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ونطالب اسرائيل بأن تتوقف عن كل الأعمال التي تضع عقبات في طريق تمتع هذا الشعب بهذه الحقوق .

اننا ندعو اسرائيل ومثليها وشعبها ، الى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة في كل الاجراءات المرغوبة لمساعدة الفلسطينيين في الحصول على هذه الحقوق .

السيد خالد (السودان) : اعتزم أن أكون مقلًا في الحديث ياسيدى الرئيس . . . وان افعل هذا انما أفعله اجلالا لك ، وتقديرا لذكاء زملائي في الوفود . . . لن أتصدى في عديشي القصير هذا ، للأحداث والاوراق التي قادت لليوم الثالث عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ . . . الأحداث والاوراق التي بدأت مع خطة الصهيونية في بازل عام ١٨٩٧ ، في الثلاثين من أغسطس . تلك أحداث نصف قرن ويزيد ، ولست أشك لحياة في اننا جميعا نعرف معالمها الكبرى ، ان لم تكن تفاصيلها . نعرفها لأن المسرح الدولي ، لم يشهد قضية شغلت الناس ، كما شغلتها قضية فلسطين . ملايين الكلمات كتبت عنها ، بدأت بالانجيل والقرآن . . . وهاهي معنا حتى اليوم . ماذا بقي لنا نقول ، دعنا ياسيدى الرئيس لانغرق جهنمنا الكبير هذا في تفصيل يضر . . . بل يجدر بنا أن ننظر الى الأمام . . . يجدر بنا أن ننظر الى يوم قريب يخلص العالم فيه من اسار هذه المعضلة ، وأقول اسار لأننا نعيش اقسى معقات هذه المعضلة ، منذ خرج هرتزل وشيعته يبحثون عن رقعة في الأرض ، اية رقعة ، يشبعون شهوة للسلطة عارمة فيهم ، متخذين من عذاب اليهود والأمم غطاء لهذه الشهوة ، ومن الدين مركبا ، يسوقون عليه المعذبين من أنوفهم ، يمنونهم المن والسلوى ، واستقر بهم المقام في النهاية ، في فلسطين ، وماكان في بالهم فلسطين أول الأمر ، يوفندا كانت تكفي ، تنجانيقا كانت تكفي . أى مكان يمارسون فيه شهوة السلطان كان يكفي . . . فلسطين كانت بقعة واحدة من كميرات . . . سهل الغزوح اليها غير قليل من تزوير التاريخ . . . وحل شيعة هرتزل من كل حذب وصوب ، يثبطهم حلم خرافي بانهم طليعة شعب مختار يعلو ولا يعلى عليه . . . يترفعون عن بقية الناس ولا يرون فيهم الا حثالة ترد الماء وتحمل الحطب .

قلت احب لنا أن ننظر الى الأمام فالنقص في الغذاء والعجز في اعطاء الانسان المعاصر ، ما يستحق من سكن وماء ، كله ترتب على اخر حرب من حروب فلسطين . . . ويمتلئ قلب الواحد منا رعبا ، وهو يسمع كل يوم فرقعة السلاح . . . بل يسمع ما هو أكثر من هذا . . . وما العبدوان الوحشي على ربى لبنان وسواحل الوادعة الا بعض دليل . . . وتجيئ الأنباء مفزعة من الشرق الأوسط تنذر بشر مستطير . . . عاصفة تتجمع . . . حرب أخرى فى الطريق . . . ولن تكون كسابقاتها حربا محلية ، أو بأسلحة مما تعارف عليه الناس .

لقد ظللنا ، سيدي الرئيس ، ننقد منظمتنا مرات من على هذا المنبر ، ولكن جاء يوم نحمد لها فيه ما اتخذته من قرار... قرار أتى بشعب فلسطين الى هنا كي يضع بين العالم مأساته ، كي يستمع اليه الناس... ليستمع أولئك الذين مارأوا فلسطين الا عبر أجهزة للاعلام كذابة مزيفة... وعرف العالم ان قادة التحرير ، ليسوا بعطشى دماء... سمعهم العالم يقولون ، جئنا بخصن الزيتون في يد ، وبالسيف في يد سمعهم العالم يقولون لا نخذلونا . نريد لنضع السلاح .

لقد صنعت الجمعية تاريخا في ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ وأضافت لذلك المجد مجدا آخر يوم ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ حين قالت لعرفات ورفاقه ، تعالوا ، جاء وقت أن نسمع منكم ، لا عنكم ، ان القرار الذي اتخذته الأغلبية الساحقة ، بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية لمخاطبة الجمعية العامة نيابة عن شعب فلسطين ، فضلا عن أهمية التاريخة بالنسبة للشعب الفلسطيني ولكل الشعوب التي تناضل اليوم من أجل الحرية وكسر قيود الاستعمار والعنصرية ، لهو أيضا دليل ساطع على قدرة الأمم المتحدة وتصميمها على الخروج من مرحلة كان يشوب ارادتها وشخصيتها خلالها الكثير من التشويد والطمس ، خرجت الى عهد جديد طابعه الالتزام الثابت من أجل تحقيق مبادئ الميثاق .

وأرجو ، ان لا تلهينا التلميحات المتشنجة المغرورة عن الأغلبية الآلية... والتي يقصده مروجوها أن يقولوا أن هذه المؤسسة التي تمثل بحق ضمير الإنسانية الحي لا تعمل بوعي من التفكير السليم ، وانما تمارس ردود فعل بعيدة عن الوعي ، بيد اننا لم نسمع بالأمر تلك الأصوات أصوات الذين يتحدثون عن الأغليات الآلية عندما كانت أبواب هذه المنظمة محكمة الرتاج أمام ممثلي ثمانمائة مليون من البشر... لا وليم نر دعاة القانون الجديد يلوحون بالميثاق والقوانين يوم أن كان الذين يتحدثون باسم الملايين عن المناضلين في الجزائر وفي كوبا ، وفي غينيا بيساو ، وفي موزمبيق لا يجدون لهم من مكان في هذه الدار الا في الغرف الخلفية . ان هذه الأصوات لا تعدو وأن تكون زلفى منافقين باسم الفضيلة ، لا تعدو وأن تكون كلمة حق أريد بها باطل .

لقد أحسنت منظمتنا صنيعا ومن حقها أن تباهي بما أنجزت... ولكن يجب أن لا يقعدنا

الرضى عن النفس . . . لقد استمعنا الى صوت فلسطين ومن واجبتنا أن نعي رسالة فلسطين . . . انها رسالة بسيطة ، وما أصدقه ذلك المتحدث الذى قال من فوق هذا المنبر أن قضية فلسطين بليغة في بساطتها . . . ان رسالة فلسطين تقول ان لنا مكانا بينكم لو عمدتم الى تصحيح اخطاء الماضي . . . اذا حاولتم تحقيق الآمال المكبوتة . . . اذا حاولتم الانسجام مع واقع العصر . . . اذا حاولتم الانفلات من شرك الخداع الذى حاكته بعناية أصابع الصهيونية العالمية خلال نصف القرن الماضي .

والا فالبديل لكل ذلك هو اليأس البديل لكل ذلك هو خيبة الأمل ، وكلاهما قاتل . . . انه خيار بين غصن الزيتون والسيف .
ولكن . . . ماذا يقول أعداء الفلسطينيين ؟ المزيد من التمنيات السرابية وخداع النفس . . . الاردن هي فلسطين . . . هكذا قيل من على هذا المنبر .

ان اسلمح مثال لخداع النفس الذي تمارسه اسرائيل وعليفتها جنوب أفريقيا هو اعتقادهم أنهم بدعم تعالفهم (الأمر الذي برز بوضوح عبر التقارير المتكررة للجنة السياسية الخاصة عن التفرقة العنصرية) وباستمرار محاولاتهم لتشويه القضايا وطمس الحقائق ، وبممارسة المزيد من العنف واقتراف المزيد من الأعمال البشعة ضد أولئك الذين شردوهم من ديارهم وممتلكاتهم . . . وبالتحصن خلف قلاع حصينة من الحديد والنار . . . بكل هذا فان دعاة الصهيونية والتفرقة العنصرية يظنون أنهم قادرون على أن يقمعوا الى الأبد حركة المقاومة الوطنية في الداخل ، ويصدوا رياح التغيير الحاصفة من الخارج .

ان على جمعيتنا هذه أن تدلل على خطأ اسرائيل كما دللت على خطأ جنوب أفريقيا . على هذه الجمعية أن تبين الحقيقة التي مازال التاريخ يثبتها كل يوم ، وعلى أن قوى التحرر لا يمكن أن تهزم أو تتراجع وان طوفان التاريخ ، طال الزمن أم قصر ، لا بد أن يبتلع من يحاولون — عبثاً — أن يصدوه .

اننا بذلك نحمل لاسترداد الحرية والكرامة الانسانية ليس فقط بالنسبة لضحايا التعصب والعنصرية ، بل حتى لدعاة الاستبداد والعنصرية كذلك . ان الآثار التحريرية العائدة من مقاومة الاستعمار والعنصرية على ضحايا التعصب ودعائه أجمعين لتذكرنا بجان جاك روسو ان تسائل عما اذا كان في الامكان ، في بعض الأماكن ، في بعض الأحيان ، أن يجبر الانسان على أن يكون حراً . ان فكرة التحرير الاجباري هذه مضللة فلسفية يمكن أن يطول فيها النظر والجدال . على أن حالات معينة نذكر منها تحرير البرتغاليين في الخامس والعشرين من نيسان / أبريل هو قد كان وليد بنادق المقاتلين في حركات تحرير غينيا وانجولا وموزامبيق — يمكن أن تستر من الشواهد الناطقة بصحة ما ذهب اليه جان روسو .

اننا نورد هذه النقطة لاننا نطمح — في آخر الشوط — الى الحفاظ على الكرامة الانسانية لكل البشر : من أدركته الفجائية فتخلى عن العقل والانسانية ، ومن كان ضحية للظلم والعنصرية : لاننا نطمح لعالم يعيش فيه البشر — في حرية ووثام — دون تمييز على أساس من العنصر أو اللون أو العقيدة . . . لاننا نطمح لبناء عالم تكون المثل والمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الامم المتحدة أساس تنظيمه السياسي الى جانب كونها منبع الهامه الخلقية .

لقد ترك الفلسطينيون بين أيدينا رسالة مضمونها : اننا ندعو اليهود لأن ينصرفوا — واحدا

بعد واحد — عن الدعاوى الكاذبة التي يصرح لهم بها قادة اسرائيل والحركة الصهيونية . . . اننا ندعوهم للخروج عن ضيق عزلتهم الخلقية الى رحاب الاختيار والحرية . . . اننا ندعوهم لقبول أكبر حل : وهو أن نحيش معا في ظل سلام عادل ، وفي فلسطين ديمقراطية .

تلك كلمات عرفات ووصيته ، اما البديل فقد أبان عنه منذ أيام فلسطيني آخر طالت غربته عن وطنه وأرضه وذلك من خلال أجهزة الاعلام في هذا البلد . قال مخاطبا الاسرائيليين : ان الحكومة الاسرائيلية لا يمكن أن تدعي لنفسها الحق الالهي في حسم الأمور بما في ذلك تقرير مصيرنا القومي وأمانينا الوطنية . ان لنا جذورا عميقة في هذه الأرض تماما مثلكم . . . ان ارتباطنا بهذه الأرض ارتباط روحي عميق تماما كارتباطكم . وبالتالي فان انكاركم وجودنا وحقوقنا الوطنية سيؤدي حتما وبالضرورة ، لصدام طويل رهيب .

والآن وقد اتخذنا أكثر خطواتنا وثوقا في سبيل عدالة ، ظلت كالطيف ، نراها ، ولا نلمسها واقعا يحقق السلام في أرض ، كلنا نبدى ونعيد ، في أنها أرض السلام . . . جدير بنا الآن أن نوكد عزمنا في قرار جرى واضح . وبقيني أن الجمعية العامة ستصنع التاريخ مرة ثانية ، يوم تقرر القرار الذي اعده قادة شعب فلسطين ، بكل قوة تملك ، بكل صوت هنا ، ولا أدب لنا أن نقرر القرار فحسب ، فكم قرار أخذنا من قبل ، هنا وفي مجلس الأمن ، وما رأى واحد ضوء النهار . لتضي هذه المرة في صناعة التاريخ ، ونعدد يوما بعينه . يهود فيه الحق لأهله ، ولكن يكفي أن نحدد يوما بعينه . جدير بنا أن نلج الحاحا على الدول ذات القول والفعل ، أن تكون لقاء تبعاتها . ليس عندنا ما نأخذه على الدولتين الكبيرتين اللتين تصديا للسلام في فلسطين . . . بل وفي بعض الأحيان واحدة منهما تظن أن بيدها وحدها الحل والعقد . . . وليس لنا ما نأخذه عليهما سيما ونحن لاندري ما يدبرون خلف الكواليس . ولكننا نمجز عن فهم اعتماد أوروبا ، ولا نفهم كيف تقف بعيدا دولة عظيمة ، كالصين . لا يمكن لهذه الجمعية أن تترك مصير البشر ، في يد دولتين اثنتين ، وان بلغ ايماننا بهما ما بلغ . وما هكذا الأمر . نخاف أن تأخذهما العزة بالنفوس ، ونخاف أن يريا الأمر ، من نافذة تاريخ قديم يحيشانه ، فما حل الوثام بينهما ، محل الخصام ، لان الوفاق ، فيما نراه يتمثل لانه يقوم على حاجات البلدين ، لا على مبادئ معروفة ، ولا على قيم انسانية أرحب . من هنا كانت الحاجة ، لاشراك القوى الأخرى في مجلس الأمن ، من أوروبا

وآسيا ، كى تعالج شؤون السلم والحرب ، بعيدا عن أغراض وأهداف دولتين ، ربما كان في وسعهما أن يعيدا السلام للشرق الأوسط ولكن ما أكبر الفرق بين أن تقتدر ، وبين أن تمارس الاقتدار . أوجز ما قلت ،

أولا - علينا أن نقف وراء القرار الذى سيعرض علينا ، وقفة تشير الى أننا ما كنا هازلين يوم دعونا شعب فلسطين ليحيى يقص علينا قصته اننا ندرك اليوم ، أكثر من أى يوم مضى ، انه لا يمكن لنا وضع صيغة مثلى لسلام دائم في الشرق الأوسط دون الاعتراف بالحقيقة الفلسطينية . . . حقيقة الشعب ، وحقيقة الأرض .

ثانيا - علينا أن نحدد عين نؤيد القرار ، يوما بعينه ، وشهرا بعينه ، وسنة بعينها ، يهود الحق العربي ، لأفله ، ان الطريق الى جنيف ، وان كان سبلا من السبل ، تبدو وعرة قلقلة ، ولا علينا هنا في الجمعية العامة ، أن اتخذنا سبيلا أخرى ، فقد قويت يد الجمعية ، منذ خطت خطواتها الأولى نحو التعرف على السبيل الأوفق للمسلم .

ثالثا - علينا أن نلج الحاحا ، على الدول الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن . . . الدول الأوربية والصين ، ان تدخل ساحة السلام ، وأن لاتقف بعيدا تشهد معركة السلام .

وأخيرا سيدى الرئيس

ماكنت أزجي لك الشناء مجاملة ، يوم قلت لك بدء هذه الدورة ، أنك ترأس دورة ، ولا ككل دورة . . . وأنت فارسها الذى لم نرله من نظير منذ سنوات . لقد شهدنا جنوب أفريقيا تلقى درسنا نرجو أن تعيه ، وسمعنا صوت شعب فلسطين ، وشهدنا بدء قوة جمعيتنا العامة ، وكان اليأس قد أخذ منا كل مأخذ من قبل ، وأدعو الله ألا تنتهي هذه الدورة ، الا وقد تحقق للأمم المتحدة كل الهيبة التي نريد لها ، وكل المنفعة ، فهي ملان الانسانية لا طجأ الضعفاء .

السيد فيجفودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي رَّحب بالقرار الذي اتخذته الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة والذي يقضي بأن تدرج في جدول أعمالها بندا تحت عنوان " قضية فلسطين " ، ولقد اشتركت جمهورية تشيكوسلوفاكيا في وضع القرار الذي يقضي بدعوة ممثلي حركة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداوالات الجمعية العامة عن هذا البند ويشرفني أن أنهم صوتي لصوت الدول الأعضاء الأخرى التي رَّحبت بهذا القرار ورَّحبت أيضا بممثلي منظمة التحرير الفلسطينية - التي ترأس حركة تحرير فلسطين .

ان الحديث البليغ الذي قدّمه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من فوق هذه المنصة منذ بضعة أيام ، والذي شرح فيه للعالم بآريقة مقنعة قضية شعبه ، ولقد كان أهم ما جاء في حديثه مايلي :-

" ومن خلال حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المناضلة نضج نضال شعبنا وتحددت أساليبه فشمّل النضال السياسي والاجتماعي بالإضافة للنضال المسلح ، واندفعت منظماتنا تساهم في بناء الانسان المؤهل للمستقبل الفلسطيني وليس فقط لتعبئته لمواجهة التحديات العاصرة . "

(2282nd meeting , P.42)

ان هذا التّألُّور الواقعي الايجابي في العلاقات الدولية عكس أخيرا التغييرات التي حدثت في ميزان القوى ، وخلق جوا مواتيا لايجاد حلّ سياسي لمشكلة الشرق الأوسط ، ان شعوب الشرق الأوسط يجب أن تتمتع هي الأخرى بسلم عادل دائم .

ان الظروف الضرورية لاقامة سلام عادل في هذه المنطقة الذي يستجيب لاحتياجات كل شعوب العالم وهو الاسراع باعادة الأوضاع الطبيعية الى منطقة الشرق الأوسط ، وازالة جميع النتائج المترتبة على العدوان الاسرائيلي في هذه المنطقة ، انما يكون ، انسحاب جميع القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة ، وكذلك تحقيق الحقوق القومية الشرعية للفلسطينيين طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

يجب أن تبذل كل الجهود لى نمنع نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط تؤدي الى آلام للحرب واليهود في المنطقة ، وتشكّل تهديدا بالفا على السلم في العالم .

أن تشيغوسلوفاكيا ، الى جانب بلاد اشتراكية أخرى ، أيدت دائما باصرار وعزيمة الكفاح العادل للشعوب العربية ضد الصهيونية ، لكي تستأبح هذه البلاد العربية أن تحقق تقدّمها الاقتصادي والاجتماعي ، ولقد دافعنا دائما عن حقوق السلم والحقوق الشرعية لشعب فلسطين ، ويجب أن نذكّر بهذا الصدد أن البلاد الاشتراكية قد ألّحت على أهمية القرار الذي يقضي بأن نحتف بمُنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهو القرار الذي اتخذته مؤتمر رؤساء البلاد العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ وكذلك المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في لاهور في شباط/فبراير ١٩٧٤ .

أن سياسة البلاد الاشتراكية حيال الشعوب العربية واضحة فهي قائمة على مبادئ ، وهي تعتمد على الفهم الكامل لتطلعاتهم واحتياجاتهم .

ان السبب الرئيسي لهذا الوضع الخاير في الشرق الأوسط يرتبط بجذور المسألة ، ويرجع للسياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل في هذه المنطقة ، واننا نرى الآن أن هذه الأمور ترتبط بالمصالح الأنانية للصهيونية واسرائيل ، واننا ندين السياسة العدوانية التي يقوم بها الصهيوينيون في اسرائيل ، ورفضهم احترام كل القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

ونحن ندين أيضا سياسة الدول التي تساعد اسرائيل سياسيا وعربيا وماديا ، فهي تعاون اسرائيل في سياستها الامبريالية ، وتقبل الدعاية المخرضة ، وتؤيد ما تقوم به اسرائيل من أعمال عدوانية .

ان التصريح الأخير الذي أدلت به اسرائيل في هذه القاعة ألقى الأنواء مرة أخرى على احتقار الصهيوينيين للقرارات التي تتخذها الأمم المتحدة ، كذلك فان النقاش الذي يدور حاليا في جمعيتنا العامة عن قضية فلسطين ، يدل على أن اسرائيل ليست لديها النية في تطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، كما أن غطرسة اسرائيل مستمرة ، وتؤيدها بعض الحكومات التي تتخذ موقفا لا يتماشى مع الشعور بالمسؤولية ، فلقد كانت تصور اسرائيل بمنزلة البلد المعب للسلام الذي يهدده جيرانه ، ولكن هذه الأسطورة قد بدأت تتلاشى ، فان تاريخ اسرائيل وما تقوم به وادانات الجمعية العامة لها تثبت الوجه الحقيقي لاسرائيل المعتدية ، ان قرارات الأمم المتحدة ،

وكذلك القرار الذي رأيته هنا والذي جاء من اللجنة الخاصة بالتعقيق في اسرائيل عن الممارسات التي تقوم بها اسرائيل ضد حقوق الانسان في الأراضي المحتلة ، يعتبر برهانا على ما نقول .

ان الدعاية الصهيونية تستخدم كل مالد يها من أسلحة لكي تعزز موقف اسرائيل وتستغل تحالف العالم مع اليهود الذين تعرضوا للاضطهاد وتصورهم بمظهر المضطهدين حاليا ، ولكن عندما يقع العرب ضحايا للعدوان الاسرائيلي ، فان اسرائيل تصرح بأنها تقوم بعملة للدفاع عن نفسها ، ان الأعمال الوحشية العسكرية التي تقوم بها اسرائيل ، والدعاية الصهيونية المؤيدة لها ، تحاول تغيير الوقائع ، ولكن كل هذه الأمثلة التي ذكرتها تدل على أن اسرائيل مستمرة في سياستها وتسيء الى العالم ، فهناك بلاد كثيرة من العالم تعاني من نتائج العدوان الاسرائيلي فبعد الحرب تشرين الأول / اكتوبر قامت البلاد العربية بطريقة عادلة بحظر تصدير البترول للبلاد التي تعاون اسرائيل في سياستها المعتدية وبالرغم من أن هذا الحظر لم يستمر طويلا ، فان اقتصادات هذه البلاد الرأسمالية قد تعرضت لخطر كبير ، الا أن هذه البلاد تحاول أن تجعل العالم بفضل الدعاية ينسى السبب الرئيسي لهذا الحظر ، كما أنها تدين البلاد العربية برفع سعر البترول وتدينها أيضا وتتهمها بتدهور الوضع الاقتصادي في العالم ، رغم أن سبب المشكلة هو اسرائيل وعدوانها ، وعليهم ان أن يبحثوا عن الأسباب الرئيسية لهذه الأوضاع ويعاولوا ألا يتكرر مثل هذا الوضع .

ان تشيكيوسلوفاكيا تقيم موقفها بالنسبة للموقف في الشرق الأوسط على أساس الاحتياجات المعادلة للبلاد العربية، التي طالب بجلاء اسرائيل عن جميع الأراضي المحتلة، وضرورة اعطاء شعب فلسطين حقوقه الشرعية. واننا نرى أن هذا هو سبب رئيسي اذا أردنا أن نقيم سلماً عادلاً دائماً في هذه المنطقة. فلا بد أن نطبق بسرعة كل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بالنسبة للشرق الأوسط.

وقد رحبنا بالجهود التي قام بها الاتحاد السوفياتي، لاستئناف محادثات جنيف عن السلم في الشرق الأوسط، وهذا المؤتمر لعب دوراً حاسماً في تسوية الخلاف في الشرق الأوسط، ويمكنه أن يوجد ظروفاً تؤهل لايجاد السلم في هذه المنطقة، واسترداد شعب فلسطين لحقوقه الشرعية. ولهذه الأسباب، فاننا نؤيد مطالبات شعب فلسطين، واستئناف أعمال مؤتمر جنيف عن السلم في الشرق الأوسط، لأننا نجد فيه عنصراً رئيسياً لتسوية مشكلة الشرق الأوسط. ان تشيكيوسلوفاكيا تعارض كل جهد من شأنه أن يعرقل محادثات جنيف، ويعرقل كل تسوية في الشرق الأوسط ويحصل دون اعطاء ضمانات لهذا المؤتمر.

ان تشيكيوسلوفاكيا تؤيد اشراك كل الأطراف المعنية، في مؤتمر جنيف، بما في ذلك، منظمة التحرير الفلسطينية، مع ضرورة اعطائها نفس الحقوق التي تتمتع بها الأطراف الأخرى المشتركة في هذا المؤتمر. وان مناقشات هذا المؤتمر ونتائجه، يجب أن تؤدي الى ضمان تتمتع شعب فلسطين بحقوقه الشرعية.

اننا نؤمن تماماً، بأنه لا يمكن ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط دون حل للمشكلة الفلسطينية، أي دون اعطاء شعب فلسطين حقه في تقرير المصير، وفي التقدم، وفي العيش في دولة مستقلة. اننا نرى أن المشكلة الفلسطينية، هي عنصر لا يمكن أن ينفصل عن مشكلة الشرق الأوسط في مجموعها. ولذلك فبدون ايجاد حل عادل لهذه المشكلة، فان شعوب هذه المنطقة، لن تستطيع التمتع بالسلم الذي تلمع فيه. ان المعركة الفلسطينية، هي جزء من حركات التحرر من الاستعمار والصهيونية في العالم. وان تشيكيوسلوفاكيا، بناء على ذلك، تعطي كل تأييدها للمطالبات المعادلة لشعب فلسطين، واننا نجد هذا التأييد في هذا المحفل.

اننا نعترف بحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وتقرير المصير، والتقدم في ظل الحرية، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولا شك أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي

الوحيد لشعب فلسطين.

وعلى ذلك ، فإنه يجب أن نعترف ولينا بهذه المنظمة ، وأن تتمتع بالتأييد العام للأمم المتحدة ، وأعضائها . وأن أعمال ونشاطات هذه المنظمة ، تحفز حركة التحرير الفلسطينية . ولذلك فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لكي تقوم الأمم المتحدة بكل ما لديها من قوة ، بتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وفي إنشاء دولة مستقلة . ان نقاشنا عن قضية فلسطين ، يجب أن يستهدف تحقيق هذا الهدف ، الذي يتمشى تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان وفد تشيكوسلوفاكيا مستعد تماما لتأييد مثل هذا القرار .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : لقد كان رأي الحكومة البريطانية منذ فترة طويلة ، أنه بالنسبة للمناقشات في الشرق الأوسط ، لا بد من الاستماع الى وجهات نظر الشعب الفلسطيني . بل انني شخصيا أعلنت ذلك في الرابع عشر من تشرين الأول / أكتوبر ، أمام هذه الجمعية ، مايلي :

" ان الحكومة البريطانية ، قد أوضحت مرات عديدة ايمانها بأنه لا يمكن التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط ، ما لم يؤخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين . ان وزير خارجية بريطانيا ، تحدث مرات عديدة عن الحاجة الى أن توفر أية تسوية مسألة وجود شخصية للشعب الفلسطيني . ومن هنا ، فإننا نعتبر أنه من الصواب أن يستمع الى وجهات نظر الفلسطينيين "

(الجلسة ٢٢٦٨ - ص ٥٦)

وسوف أعيد تأكيد هذا الموقف اليوم .

ومهما كان ممكنا أن يقال عن هذه المناقشة ، فإنه يبدو واضحا أن صوتا فلسطينيا قد استمع اليه بشكل واضح في هذه الجمعية . واذا كانت نتيجة ذلك أن العملية السياسية قد تعززت ، فان هذه مرة أخرى يكون شيئا طيبا . ولكن الحوار السياسي يختلف عن الاتفاق الجماعي والمناقشة تختلف عن الاجتماع . وبالتأكيد فإنه لا يتبع ذلك ، انه في أي مناقشة من هذا النوع يجب أن تتفق كل الوفود . كذلك لا يجب أن يكون هناك بالضرورة تأييد لنفس القرار حتى يمكن لهذه الوفود ، أن تحرب عن تأييدها للحوار نفسه . وعلى العكس ، حتى يكون هناك مناقشة طيبة ، فإنها تتطلب وجود حلول وسط وتسامح متبادل . وأنا أتحدث اليوم بهذه الروح .

ان الارتفاع الحاد في التوتر في الشرق الأوسط في عطلة الاسبوع الماضي ، يوضح كيف أن السلام هش ، وكيف يمكن إثارة مخاوف كل طرف من الطرفين بسهولة . ان الهدف الرئيسي لحكومتنا هو أن نحرز التوصل الى سلام عادل ودائم في المنطقة . وسوف نفعل كل ما نستطيعه لكي نضمن أن مفاوضات السلام التي يقوم بها الدكتور كيسنجر في الوقت الحالي ، لا تضار أو تتعرض للخطر بأي شكل من الأشكال . ونحن لانرى أن هناك أي طريق مشجع للتوصل الى تسوية سلمية للمشاكل المعقدة في الشرق الأوسط أكثر من الدبلوماسية الماهرة للدكتور كيسنجر .

ان حكومة بلادنا لاتزال تعتقد أن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، وكما دعا الى ذلك القرار ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ هو مطلب أساسي لتحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط . ان هذا القرار يعدد المتطلبات الأساسية للدول العربية وللاسرائيليين . فهو من ناحية يدعو الى انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي ، ومن ناحية أخرى ، فانه يؤكد من جديد المبدأ القائل بأن اسرائيل شأنها شأن الدول الأخرى في المنطقة ، من حقها أن تعيش في سلام مع جيرانها في داخل حدود آمنة ومعترف بها . ولا يجب أن نفعل أي شيء في هذه الجمعية يمكن أن يقوّي دعائم هذه المبادئ الأساسية .

ان القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ يعدد طريقا يمكن بموجبه للدول العربية واسرائيل أن تعمل وأن تعيش معا بسلام . ولكن العلاقات بين الدول العربية واسرائيل ، ليست هي كل المشكلة ، فهناك أيضا المسألة التي نبحثها هنا اليوم ، وأقصد بها قضية فلسطين ، والتي تعتبر أكثر وأقدم المسائل تحقيدا فيما يتعلق بالنزاع بين اسرائيل والعالم العربي .

ان القرار ٢٤٢ الذي تم اقراره منذ سبع سنوات لم يأخذ في الاعتبار ما أصبح منذ ذلك الحين جانبا واضحا من المسرح في الشرق الأوسط . واقصد به اعتقاد الفلسطينيين بأنهم شعب منفصل ، وانهم شعب متميز عن شعوب الأراضي التي يعيش فيها الكثيرون منهم ، وأنهم فعلا شعب له حق عادل في أن يعرب عن شخصيته في اطار الأراضي التي ارتبطوا بها تاريخيا ، وبذلك فان لهم حقوقا سياسية تمتد الى ما وراء حقوق اللاجئين التي أشار اليها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ان حكومة بلادي تتعاطف مع هذه المشاعر والحق أنه يستحيل ألا نتعاطف معها . ان الفلسطينيين يعتبرون عاملا أساسيا في الصراع في الشرق الأوسط وأى محاولة لتجاهلهم من شأنها أن تزيد الأمور تعقيدا ، ولا بد أن يشارك مشاركة فعالة في أى تسوية . ان المجتمع الدولي في الشرق الأوسط يجب أن يجد طريقا لتمكين الشعب الفلسطيني من أن يعبر عن شخصيته وأن يمارس حقوقه السياسية المشروعة . ولكن لا يجب أن يتم ذلك بطريقة لا تشكك في حق اسرائيل كدولة في أن تعيش في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها . ان هذا الحق هو حق اسرائيل كدولة وليس حق الاسرائيليين كأفراد . وهذا في رأينا أمر بالغ الأهمية واهماله يمكن أن يضير كثيرا عطية السعي من أجل السلام التي نسعى لتشجيعها جميعا . وفي هذا الصدد أود أن أقول أنني أرحب بما قاله السيد ممثل نيجيريا عندما قال من على هذا المنبر بالأمس مايلي :

"... ان حقيقة وجود اسرائيل كدولة ذات سيادة يجب الاعتراف بها . ان البعث الواقعي عن السلام في المنطقة يتضمن ضمان الأمن لاسرائيل في اطار حدود متفق عليها ."

وهذا يبذل لنا كلاما ممتازا عن مبدأ يعتبر أساسيا لأى تسوية في المستقبل . ان حكومة بلادي سوف تواصل تأييد الجهود الرامية الى ايجاد حل يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتعترف بكل الحقائق في الشرق الأوسط . ان القرارات التي أشرت اليها يجب أن تعزز ولكن لا يجب أن يحل محلها قرارات أخرى ولا يجب أن تشوه — يجب أن تعزز بالاعتراف بأن التسوية فيما بين الحكومات التي تدعو اليها هذه القرارات — يجب أن يتسع نطاقها الآن لضمان مكان للشعب الفلسطيني أيضا .

وكما قال السيد كالفان في مجلس العموم في الثلاثين من تشرين الاول / اكتوبر :

" ان الاحتياجات الاساسية التي لابد أن تفي بها هذه التسوية لاتزال كما هي . ان اسرائيل لابد أن تحصل على مايفي باحتياجها في الاعتراف من جانب جيرانها من بقاء كامل كدولة ومتطلبات الأمن الشرعي لها . ومن ناحية أخرى فان جيران اسرائيل من العرب يجب الوفاء باحتياجهم الخاص بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي . كذلك لابد من توفير احتياجات الفلسطينيين — وأعني بذلك — ليس فقط حقوق اللاجئين الفلسطينيين ولكن أيضا حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والمشروعة .

وأخيرا ، ان الرأي الذي أعرب عنه الكثيرون من المعلقين بعد مؤتمر القمة في الرباط ، أنه كان من الأشياء الطيبة أنه أخيرا فان مسألة هامة قد أصبحت واضحة وأن الخصوم ، أقصد الشعب الفلسطيني والاسرائيليين ، أصبحوا الآن وجهها لوجه . ان هناك كثير من الكلام هذه الأيام حول الحاجة الى التعرف أولا وبالتحديد على المشكلة قبل معالجتها . ولكن لايمكن أن يكون هناك فائدة من التعرف على أبعاد مشكلة مالم — في نفس الوقت — تتوافر الارادة لاتخاذ الاجراءات العملية لحلها . وفي مشكلة عميقة ومعقدة كالمشكلة التي نبحثها الآن ، لايمكن أن يكون هناك أمل في التوصل الى حل لو أن الأطراف بالنسبة لهذه القضية تتخذ مواقف جامدة وتحرم خصومها من أى ذرة من ذرات العدل . ولا تكون على استعداد لتقديم أى تنازلات . ومن هنا فاني أناشد الطرفين ونتحدث عن جوهر وأسلوب المفاوضات . انه نداء من أجل المرونة والاعتدال والعملية ومن أجل وجود رغبة في البحث من أجل التوصل الى حلول وسط .

السيد وليامز (سيرايليون) (الكلمة بالانجليزية) : لقد كتب وقيل الكثير حول انشاء دولة اسرائيل والوضع الراهن الحالي للفلسطينيين . ولست بحاجة الى أن أتحدث بالتفصيل عن ذلك . ومع ذلك فان وثيقة تستحق الذكر هنا ، هي الاعلان الشهير الذي تم تقديمه — والموافقة عليه من جانب مجلس الوزراء البريطاني وقدمه وزير خارجية بريطانيا في ذلك الحين ، السيد ارثر جيمس بلفور الى اللورد روتشيلد ، في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ ، حيث قال :

" ان حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف الى انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وسوف تبذل كل جهد لها لتسهيل تحقيق هذا الهدف . ومن الواضح أنه لن يتم عمل أى شيء يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين ، او بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أى دولة أخرى " .

ولا بد أن أسارع بأن أشير الى أن هذا البيان نفسه ليس له أى قيمة قانونية لأنه لم يكن في أى وقت سواء قبل هذا البيان أو بعده لم يكن للحكومة البريطانية أى سيادة أو سيطرة على فلسطين ، تعطيلها السلطة بأن تعترف بأى حقوق لصالح اليهود في هذه البلاد أو عليها . وفضلا عن ذلك فان البيان نفسه قد تضمن اهمالا كاملا لحقوق ورغبات سكان هذا البلد . ان السيد بلفور نفسه كتب في الحادى عشر من آب / اغسطس ١٩١٩ مايلي :

" في فلسطين ، اننا لانوى حتى المضي في المسألة الشكلية الخاصة باستشارة رغبات السكان الحاليين للبلاد . ان الدول العظمى الأربعة ملتزمة بالصهيونية ، والصهيونية ، سواء اكانت مخطئة أو مصيبة ، سيئة أو حسنة ، فان لها تقاليد عميقة واحتياجات حالية وآمال مستقبلية بطريقة أكبر وأهم بكثير من رغبات العرب السبعمئة ألف الذين يعيشون في هذا البلد القديم " .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، فان الانتداب على فلسطين عهد به الى الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٢ . وتدور الأمور بسبب هذا الانتداب . ان الهدفين الرئيسيين كانا : (أ) تنفيذ نصوص المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم التي تنص على ضرورة ان يتم قيادة الاقليم بالتدريج نحو الاستقلال الكامل (ب) تنفيذ وعد بلفور . ان هذا النص في الانتداب والذي تم ضد رغبة الشعب الفلسطيني أدى الى فتح أبواب فلسطين أمام تدفق اليهود من كل أجزاء العالم . وفيما بين عام ١٩٢٣ و ١٩٤٦ تغيرت نسبة اليهود في فلسطين من ١ : ١٢ الى ١ : ٣ من عدد السكان .

ان هجرة اليهود الى فلسطين ومحاولات البريطانيين تقييد هذه الهجرة ، أدت الى أعمال عنف ضد حكومة فلسطين والمسؤولين البريطانيين ، وأدت أخيرا الى أن تحيل الحكومة المسؤولة عن الانتداب مسألة حكم فلسطين في المستقبل الى الأمم المتحدة .

ان اللجنة الخاصة بفلسطين ، والتي عينتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وضعت خطة لتقسيم فلسطين ، ولقد رفض العرب هذه الخطة على أساس أنها لا تتفق مع القانون والعدل ، ولا تتفق مع مبادئ الديمقراطية . كذلك فانهم تشككوا في حق الأمم المتحدة في أن توصي بتقسيم فلسطين . وتقدم العرب بالعديد من الطلبات لاحالة القضية الى محكمة العدل الدولية لكي تصدر بشأنها رأيا استشاريا ، ولكن هذه الطلبات رفضت . وفي ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ فان القرار ١٨١ - قرار التقسيم - تم اقراره من جانب الجمعية العامة - ب ٣٣ صوتا واعتراض ١٣ صوتا وامتناع ١٠ دول عن التصويت .

وليس من الضروري أن نناقش هنا المناورات التي استخدمت من أجل اقرار هذا القرار . ان هذا القرار - من وجهة نظرنا - مثل مساسا كبيرا بسيادة السكان الأصليين لفلسطين ، لأنه أعطى الى مهاجرين غرباء جزءا من أراضي البلاد ، وحرّم الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الطبيعي في تقرير المصير .

ومن المشكوك فيه أيضا ، ما اذا كانت الأمم المتحدة كان من حقها أن تقسم فلسطين ، أو تحلّم الوحدة الإقليمية لأرض لم يكن للأمم المتحدة عليها أي سيادة أو سيطرة . ولم يكن مدعيا لذلك أن قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة قد قوبل بموجة من الاحتجاجات والمظاهرات فيما بين العرب . وسبب الكثير من الذعر فيما بين اليهود . وفي ١٠ نيسان / أبريل عام ١٩٤٨ ، فان لجنة فلسطين - وقد تعذر عليها أن تنفذ وظائفها في تنفيذ خطة التقسيم - كتبت :

" نتيجة للمعارضة المسلحة العربية لقرار الجمعية العامة ، والاجراءات المضادة ، أو الوقائية التي تقوم بها الجالية اليهودية المنظمة ، واستمرار أنشطة العناصر اليهودية المتطرفة ، فان فلسطين الآن أصبحت ميدان قتال " .

ان المداولات التالية في الجمعية العامة حول هذه القضية لم تؤد الى أية نتائج مشرقة ، وعين تم سحب الانتداب اخيرا في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨ لم يكن هناك أجهزة للحكم من أجل الحفاظ على القانون والنظام ، ومن هنا كان مؤكدا أن الصراع المسلح الذي كان يتصاعد فيما بين العرب واليهود منذ اقرار قرار التقسيم سوف ينفجر بمزيد من العنف .

ان الانتداب على فلسطين انتهى في حالة من الفوضى والمأساة ، لأنه فشل في تحقيق أغراض المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم . وقد تم اعلان قيام دولة اسرائيل في نفس اليوم الذي انتهى فيه الانتداب ، ومع نهاية عام ١٩٤٨ فان الاسرائيليين كانوا قد احتلوا ٨٠٪ من فلسطين بما في ذلك معظم الأراضي المخصصة من جانب الامم المتحدة للدولة العربية المقترحة . وتم اجتثاث مليون فلسطيني من ديارهم وتحويلهم بين يوم وليلة الى لاجئين يعيشون في أحوال من اليأس والعوز واليأس .

لقد قدمت هذا التاريخ المختصر لكي أوضح كيف أن شعب فلسطين قد عومل معاملة ظالمة ، ليس فقط من جانب الدول الكبرى ، وخاصة بريطانيا ، ولكن أيضا من جانب الأمم المتحدة تحت ضغط من جانب الدول الكبرى . ان الوضع الراهن الحالي بكل ما جاء من قبله منذ عام ١٩٤٨ هو مسؤولية مباشرة للدول الكبرى . ومنذ صراع عام ١٩٤٧ فان هذه الدول أظهرت اهتماما بالسلام في الشرق الأوسط ، ولكن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لم تحقق هذا الهدف . ان أسباب هذا الفشل مزدوجة . هناك سبب هو أن مفاهيم الدول للسلام مختلفة . وثانيا ، فان الوسائل التي تستخدمها هذه الدول لتحقيق السلام لا تؤدي دائما الى تحقيق مثل هذه الأهداف . وهكذا نجد أن الولايات المتحدة تريد سلاما يفي برغبات اسرائيل ، بينما هدف الاتحاد السوفياتي هو اجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي استولت عليها في عام ١٩٦٧ وضمان ألا تجني اسرائيل أية مزايا اقليمية من عدوانها . ان أيا من هذه القرارات لم يقدم أى حل عادل بالنسبة لمسألة فلسطين .

ان الدول الكبرى — فضلا عن ذلك — لم تسهم أى اسهام ايجابي ، سواء قبل أو بعد ١٩٦٧ — من أجل القضاء على السبب الأساسي للصراع . لقد تحدثت فقط عن قضيتة اللاجئين الفلسطينيين وأعلنت في قرارات لم تنفذ عن حق هؤلاء اللاجئين في العودة الى ديارهم . ولكن هذه الدول لم تتخذ أى اجراء محدد لتنفيذ هذه القرارات أو لوقف المظالم التي تعرض لها الفلسطينيون . ان الدول الكبرى لم ترق الى مستوى المسؤوليات الكبرى التي تقع على عاتقها في موقف ساعدت دي نفسها على خلقه .

لأننا نؤمن أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية في التوصل الى حلول للمشاكل التي ساعدت

هي على خلقها ، فاننا كنا من بين أولئك الذين أيدوا ادراج مسألة فلسطين في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين ، ان قضية فلسطين هي مفتاح الموقف في الشرق الأوسط ، وهوبند كان في جدول أعمال الجمعية لسنوات عديدة . ونحن نعتقد أنه حتى يمكن التوصل الى حل لمشكلة فلسطين ، فان الموقف في الشرق الاوسط لن يكون هو المشكلة الأساسية .

لقد أعلن الاسرائيليون مرارا أن الأطراف التي يريدون التفاوض معها هي الدول العربية وليس الفلسطينيين . ولكن الدول العربية لا تمك فلسطين ولا يمكن أن تتصرف في أى جزء منها . ان فلسطين هي أرض الفلسطينيين وليست أرض أحد آخر ، فكيف ان يمكن لأى مفاوضات بين الدول العربية واسرائيل أن تحسم المسألة الفلسطينية . ان هذا هو السبب في أن حكومة بلادى أيدت الاقتراح القائل بأن الفلسطينيين أو ممثليهم يجب السماح لهم بالاشتراك في المناقشة حول مسألة فلسطين . ولما كانت الجامعة العربية قد اعترفت بمنظمة تحرير فلسطين ، باعتبارها الممثل للآمال الحقيقية لشعب فلسطين ، ولما كان الشعب الفلسطيني قد أعلن أن منظمة تحرير فلسطين هي الممثل الرسمي له في نضاله ، فلا يمكن لأى أمة أخرى أو أى مجموعة من الأفراد أن تشك في سلطة هذه المنظمة . ان حكومة بلادى ترحب بياسر عرفات زعيم منظمة تحرير فلسطين ومشاركته في هذه المناقشة الهامة . ونحن نعتقد أن الخير فقط يمكن أن يأتي من هذا القرار الذى اتخذته الجمعية العامة ، التي اعترفت أخيرا بمسؤوليتها والتزاماتها فيما يتعلق بقضية فلسطين .

اننا بالسماح لممثلي الفلسطينيين في الاشتراك في مداولاتنا حول القضية المطروحة علينا ، فاننا ندرك أن الكثيرين من الاسرائيليين الآخرين يعترفون بأهمية الاعتراف بشكل من أشكال الشخصية الوطنية الفلسطينية . ان وجهات نظرهم تحدث عنها آرى الياف السكرتير العام السابق لحزب اسرائيلي كبير ، كتب مؤخرا يقول :

” ان الامة الفلسطينية يمكن التعرف عليها كشخصية وطنية نتيجة للوعي الوطني وبالأرض المستمرة التي يعيش عليها الفلسطينيون بتاريخ عشرات السنين من الحروب ، وعن طريق المنفى الذى مازال يحافظ على الرابطة مع الوطن الفلسطيني . وفي نفس الوقت فان هذه الامة تدرك وجود كارثة وطنية مشتركة ، ووجود تضحيات ومعاناة وأبطال . ان لهذا الشعب أحلامه وشعره وأدبه .

" ان علاقاتنا مع العرب الفلسطينيين تشكل أهم عنصر في علاقاتنا مع العالم العربي ككل والاسمان مرتبطان بشكل لا ينفصم . وهنا يكمن مفتاح حل المشكلة كلها " .
ولكن اذا لم يكن حل الموقف عن طريق الاتفاق بين الأطراف أو عن طريق قرار للدول العظمى ، فكيف يمكن التوصل الى حل ، ذلك أنه بالنسبة للموقف الذي لا يكون فيه حرب أو سلام - اذا ظل هكذا دائما ، يمكن أن يتدهور يوما بعد يوم . وترى حكومة بلادي أن هناك ثلاثة حلول ممكنة : حل عسكري ، حل سياسي ، وحل يتفق مع الحق والعدل .

ان الحل العسكري يجب استبعاده برغم أن هناك عوامل وشروط وسياسات من جانب الطرفين تضطر العرب والاسرائيليين للاتجاه نحو الحل العسكري . ان أى حل عسكري فى المنطقة لابد وأن يرتبط باستراتيجية الدول العظمى ، ويمكن أن يؤدى الى تدخل مباشر من جانب الدول الكبرى أو من امكانية استخدام الاسلحة النووية .

ان الحل السياسي للصراع يمكن أن يكون حلاً يسعى الى تسوية المشكلة واقعياً ، على أساس الامر الواقع بصرف النظر عن عدم شرعيته وعن الظلم الكامن فيه . ان مثل هذا الحل تمثله قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى سعى الى التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وهي مجرد مظهر واحد من مظاهر القضية الفلسطينية . ان هذا القرار يتحدث عن تسوية بين اسرائيل والدول العربية ولكنه لا يؤدى الى تسوية الصراع الاساسي بين الفلسطينيين واسرائيل الذى سيبقى كاملاً وبغير حسم . ومن الناحية القانونية فان فلسطين تنتمي الى الفلسطينيين الذين تعتبر سيادتهم على بلادهم أصيلة ولا يمكن التشكيك فيها . ان أرض فلسطين لا يمكن أن تكون موضوعاً لأى تنازل أو أى عملية تتم بغير موافقة الفلسطينيين . ومن هنا فانه لا يمكن أن نتصور أن أية دولة عربية يمكن أن تعترف بدولة غربية تم انشاؤها بطريقة ظالمة على أرض فلسطين . ومن هنا فاننا نرى أن الاتفاق على الصراع العربي الاسرائيلي لا يمكن التوصل اليه فيما يتعلق بمستقبل فلسطين وأراضيها وسكانها الاصليين دون مشاركة وموافقة الفلسطينيين .

ان الحل الوحيد الذى يمكن ويجب أن يحسم النزاع هو الحل الذى يتفق مع الحقوق والعدالة ، ولا يجب أن يستهدف هذا الحل اقرار السلام على أساس من الامر الواقع ولكن حلاً يهدف الى تحقيق السلام والعدل في الشرق الأوسط . ان حكومة بلادى تعتقد أن السلام الدائم سوف يتحقق فقط عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وبالقضاء على شكاوى الفلسطينيين المشروعة والاعتراف بحق دولة اسرائيل في البقاء .

ومن هنا ، فان أى حل يهدف الى اقرار السلام والعدالة في الشرق الاوسط لا بد أن يتضمن ثلاثة اجراءات عريضة :

أولا ، الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية ، وهذا أحد نصوص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) . وعلى النقيض مما يتأكد كثيرا فان الانسحاب في رأينا ليس تنازلا ولكنه التزام . ان هذه النقطة اثبتت عندما أعلن الرئيس ايزنهاور بعد رفض اسرائيل الأنساب من قطاع غزة عام ١٩٥٦ ، أعلن الرئيس ايزنهاور :

” لو أن دولة تهاجم وتحتل أرضا أجنبية بما يتناقض مع موافقة الامم المتحدة ، هل يسمح لها بفرض شروطها عند انسحابها ؟ اذا وافقنا على أن الهجوم المسلح يمكن أن يحقق أغراض المهاجم فاني أخشى أننا نكون بذلك قد أعدنا الساعة الى الوراء بالنسبة للقانون الدولي ” .

هناك اجراء آخر يجب أن يتخذ في حل مشكلة فلسطين وأقصد به تنفيذ قرار مجلس الامن بشأن فلسطين والذي تجاهلته اسرائيل وتحدثته . ان تنفيذ بعض أحكام هذه القرارات لن يؤدي الى حسم الصراع العربي الاسرائيلي ، ولكنه سوف يقلل من أبعاد الصراع . ان تنفيذ قرارات الامم المتحدة واعادة توطين اللاجئين الذين شردوا في عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ واعادة ممتلكاتهم وتعويضهم والوضع القانوني لمدينة القدس سوف يتضمن القضاء على عدد كبير من الاجراءات القانونية التي أقدمت عليها اسرائيل انتهاكا لهذه القرارات وانتهاكا لحقوق الفلسطينيين مثل ضم القدس ومصادرة ممتلكات اللاجئين العرب .

والاجراء الاخير الذي يجب أخذه في الاعتبار هو اعادة بحث قرار الامم المتحدة المتعلق بالتقسيم ، وكما سبق أن قيل فان وفد بلادى يعتقد أن القرار وتنفيذه كان غير قانوني ولعلكم تذكرون أن المناقشات التي سبقت قبول اسرائيل في الامم المتحدة في عام ١٩٤٩ أوضحت أن قبولها مشروط باعلان اسرائيل وتأكيداتها المتصلة بقرار الجمعية العامة الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ وكانون أول / ديسمبر ١٩٤٨ . ان اسرائيل انتهكت منذ ذلك الحين هذه القرارات . ان مفهوم وجود دولة يهودية الذي تصورته الجمعية العامة في ١٩٤٧ كان يعني أن تضم هذه الدولة اليهود والمسلمين والمسيحيين ، على أن

يتمتعوا بحقوق متساوية ولم تكن الجمعية تقصد اطلاقاً أن تصبح هذه الدولة دينية وعنصرية كما هي الآن .

ان تسوية الصراع يجب أن يكون واقعياً وأن يتمثل كل شيء آخر والا فان العرب بين العرب واسرائيل سوف تستمر بآثارها التي لا يمكن معرفتها بالنسبة للشرق الأوسط والعالم كله الى أن يتم تصحيح الاخطاء أو تحدث كارثة توضح خطأ المفامرة الصهيونية في فلسطين . ودعوني أنقل ما قاله هنري كاتن :

"ان حلا حقيقية ، يتطلب هيكل ديمقراطياً جديدا يحل محل النظام الحالي في اسرائيل ولكن هذه المتطلبات لم يتقدم بها الفلسطينيون بالضرورة . ان تشريد الفلسطينيين بالقوة في عام ١٩٤٨ ، كان يعني أن الصهاينة وضعوا قبلة زمنية في اسس دولتهم . ان الاختيار الآن هو بين القضاء على هذه القبلة أو تركها تنفجر " .

السيد جيرينجود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : انني ان أتحدث في هذا النقاش وبعد ان استمعنا الى صوت الكثير من الوفود وبطريقة عميقة عن الموضوع ، فاني لن أعود الى أصل هذه القضية ، أي قضية فلسطين ، وسأكرس كلامي لتطوراتها المعاصرة . ويبدو لي أنه ليس من الضروري أن أؤكد على ان الموقف في الشرق الأوسط ليس مستقراً . واذنا كنا نتناقش حالياً في قضية فلسطين فاننا في الحقيقة انما نتناقش في الوضع في الشرق الأوسط في أوجهه العديدة وتقوم جمعيتنا العامة بفحصه . وعلى هذه الجمعية أكثر من أي وقت مضى أن تثبت شعورها بالمسؤولية .

واننا ان وافقنا في ١٤ تشرين الاول / اكتوبر الماضي ، على أن نستمع لصوت رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، فان الجمعية العامة قد اتخذت قراراً هاماً طبيعياً . قراراً طبيعياً لأن الوقت قد حان فعلاً لأن نستمع دون أي وسيط لصوت الفلسطينيين الذين جعلوا العالم يدرك أنهم يكونون شعباً . وهذا الامر هام أيضاً لأن الشعور بهذه الحقيقة الفلسطينية يعتبر عنصراً جديداً نشعر تماماً أنه بخيره فان كل حل للصراع في الشرق الأوسط سيكون مآله للفشل عاجلاً أو آجلاً .

لقد استمعنا بكل اهتمام الى الخطبة التي ألقاها السيد ياسر عرفات والتي شرح لنا فيها المستقبل الذي يحلم به لشعب فلسطين . ولا شك أننا كنا نأمل أن توجد علاقة وثيقة بين ما اقترحه علينا وبين ما قامت به الأمم المتحدة حتى الآن ومنذ ربع قرن لكي نحاول أن نحل المشكلة الاسرائيلية العربية . ولكن مع ذلك فإننا من جهةتنا نود أن نذكر من حديث الرئيس الفلسطيني كل ما يمكنه أن يفتح طريقا للسلم ، " غصن الزيتون " الذي يمسكه بيده والذي نود أن نمسكه معه .

ويمثل هذه الروح ، كانت المحادثات الهامة ، للسيد وزير خارجية فرنسا مع ياسر عرفات في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر الماضي . وقد بدا لنا ويبدو لنا جميعا أن هناك شعب يود أن يقضي على الحرمان الذي يعانيه . وأن طاقاته الكبرى يود أن يستخدما في ذلك الميدان السياسي أي الميدان الواقعي . وأي ثورة كانت وأي نضال مهما كان عادلا ليس نهاية وغاية في ذاته . ولا بد في وقت ما أن ندمج الحقائق في لوحة جماعية يقوم فيها كل طرف وكل بلد معني بالشعور بالحقائق التي تشكل هذه اللوحة في مجموعها .

وان الأصوات المسؤولة في بلدي كانت من أولى الأصوات التي اعترفت بالحقيقة الفلسطينية .

وفي ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر الماضي قال السيد جيسكار ديستان رئيس الجمهورية مايلي :
" ان جوهر المشكلة هو أن نعتبر أنه لا يمكن ايجاد سلم دائم في الشرق الأوسط ، اذا لم نجد حلا عادلا لمشكلة فلسطين وللقضية الفلسطينية ، وان تعترف المجموعة الدولية بالشعب الفلسطيني ، فعلى أن نتساءل ما هو الأمل الطبيعي لشعب ؟ ان هذا الأمل هو أن يكون له وطن " .

وهناك تصريحات أخرى استمعنا اليها من جانب الشخصيات المسؤولة في العالم وهناك أيضا الوضع الذي تحتله القضية الفلسطينية في الصحافة وفي الاجتماعات الدولية ، كلها تثبت أهمية هذا الحنصر في المفاوضة للحصول على حل سلمي في الشرق الأوسط .

ونود أن تقوم اسرائيل من جانبها بالاعتراف بهذه الحقيقة السياسية الكبرى . فمن الواضح فعلا أن السلم الفعلي لا يمكن أن نقيمه في الشرق الأوسط اذا لم نأخذ في الاعتبار الحقوق الشرعية للفلسطينيين وفي نفس الوقت حقوق اسرائيل كدولة شأنها في ذلك شأن كل الدول الأعضاء في منظمتنا .

وكما قال أحد المتحدثين قبلي ، فان الأمر يتعلق بأن نأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول والشعوب في الشرق الأوسط . وقال متحدث آخر أن السلم يتطلب احترام سلامة الأراضي والاستقلال

السياسي لجميع الدول . وفي ظل هذه الظروف فاننا نجد من جانبنا أنه من الضروري أن يكون كل نص نستخلصه من نقاشنا متوازنا . واني آخذ في الاعتبار كل عناصر هذا الموقف كما رأيناها في مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ ٢٥ عاما عن التسويات السياسية للشرق الأوسط .

ومن بين هذه القرارات أذكر بالطبع القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يربط بين هــذا التسوية وبين انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي تحتلها وكذلك التزامات السلم التي تعطى لكل دول المنطقة الحق في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها .

وأود أن أوضح بهذا الصدد أن حدود اسرائيل يجب في رأينا أن تتمشى — باستثناء بعض التعديلات الطفيفة التي توافق عليها الأطراف المعنية — مع حدودها في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ . ان مهمتنا مزدوجة فهي تقضي بأن نعترف بمبدأ عام وهو تقرير المصير . وأن نوفق بينه وبين المبدأين اللذين تحدثت عنهما . وبمعنى آخر فيجب أن نأخذ في الاعتبار الشرعية الانسانية والتاريخية لوطن فلسطيني وأن نتصرف بطريقة تجعل دولة اسرائيل التي قبلت عضوا في منظمنا في ١١ آيار/مايو ١٩٤٦ تستطيع أن تعيش تعايشا سلميا مع جميع جيرانها وأن تتمتع بكل الحقوق وكذلك بالطبع مع احترام كل الالتزامات التي نص عليها ميثاق منظمنا .

وان هذه الاعتبارات تيدولي هامة في تلك المرحلة الحاسمة الصعبة التي نجتازها حاليا . فان السلم في هذه المنطقة المضطربة لا يزال هشا ، وكون الفلسطينيين يشعرون بأن حقوقهم الشرعية غير معترف بها وكون اسرائيل تشعر بتهديد على حياتها ، فان هذا يؤدي الى أسوأ التطورات . لقد حان الوقت لأن نعترف بأن حلا وتسوية جماعية ، حتى اذا تم ذلك عن طريق مراحل متوالية وعن طريق حلول جزئية ، هي الطريقة الوعيدة التي تجعلنا نوفق بين اهتمامات جميع الأطراف المعنية . ولذلك فان المجتمع الدولي الذي تمثله جمعيتنا العامة يجب أن يبذل جهودا بتشجيع استئناف مفاوضات جنيف ، فان هذا يتطلب منا أن نذكر دائما كل عناصر المشكلة ، وأكرر جميع عناصر المشكلة ، عندما نتخذ قرارا بشأن نصوص ستوضع أمامنا .

فاذا كانت الأمم المتحدة تمثل استمرار العدالة والحق ، فلنحرص ان على هذا الاستمرار

والأفيدونه سيصبح كل شيء غامضا باردا .

وانتي ان حدّدت موقفنا العام ، أود الآن أن أوجه كلامي الى الطرفين الأساسيين في هذا النقاش وهما الفلسطينين والاسرائيليين . فان ما يسترعي انتباهنا في تاريخ هذين الشعبين هي وحدة الآلام التي عانوا منها . فكلا الطرفين عانى من النفي ومن الاضطهاد ، وتعرض لأسوأ تقلبات الدهر .

واننا نتعجب أن يجدوا في هذه التضحيات والآلام التي عاشوها ميدانا لكي يتفاهموا ويتعاضدوا معا ، هل من المستحيل حقيقة أن نعيد للقدس دورها كمرکز لثلاث أديان سماوية ؟ هل من غير المعقول أن نفكر في أن تلك الموارد التي تكرر للتسلح يمكن أن تستخدم في وقت ما في اصلاح حال المنطقة بأسرها ؟ هذه هي المسائل التي سيتوقف على حلها السلم والأمن لجميع شعوب المنطقة . وأود في ختامي ، أن أعبر عن أطلبي في أن تتخذ جمعيتنا قرارها ، وهي تدرك تماما مسؤولياتها ، وأن تدرك تماما تطلعات شعوب الشرق الأوسط ، وكذلك مصالح السلم .

السيد أولكي (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان تركيا بحكم قربها الجغرافي من المنطقة ونظرا لروابطها الوثيقة ، نتيجة للتقاليد والتاريخ والثقافة مع الشعوب العربية ، كانت دائما تهتم بأبلغ الاهتمام بنشوء واستمرار مشكلة الشرق الأوسط التي أدت الى حدوث الكثير من المعاناة لشعوب المنطقة مرات عديدة . ان بلادى ، بتاريخها وخبرتها الطويلة في هذه المنطقة لا يمكن أن تبقى في موقف اللامبالاة لمشاكل هذه المنطقة . ان محنة الشعب الفلسطيني ، الذى كان ضحية مباشرة لحروب عديدة في هذا القرن ، يمكن أن يكون مفهوما تماما من جانبنا نحن الأتراك ، لأسباب واضحة . ان مشاركة تركيا الفعالة في الجهود المبذولة طوال حوالي عشرين عاما من أجل التوصل الى وسائل للتخفيف ، ولو جزئيا ، من معاناة جزء من الشعب الفلسطيني ليس شيئا من قبيل المصادفة . كذلك فان هذا لا يعني أنها تعتبر المشكلة مجرد مشكلة لاجئين . فمن الواضح لنا أن مشكلة فلسطين هي من الأسباب الرئيسية لمشكلة الشرق الأوسط .

ان وزير خارجية تركيا ، سعادة البروفسور توران غونس ، أثناء حديثه أمام الجمعية العامة في المناقشة العامة ، قرر في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٤ :

" ان الشعب الفلسطيني ، الذى ظل يعاني لربع قرن لا يزال محروما من حقه المشروع ومصلحه المشروعة . ان بلادى ومنذ البداية كانت دائما تؤيد القضية الفلسطينية . ونحن نشعر بالارتياح لأننا في هذا العام نجد أن مسألة فلسطين أصبحت بندا خاصا في جدول الأعمال ، ونحن نأمل كثيرا في أن تكون نتائج المناقشات حول هذا البند مشرة وسوف نتابعها باهتمام كبير" .

بهذه الروح ، فان تركيا شاركت في تقديم طلب ادراج مسألة فلسطين في جدول أعمالنا وأيدت توجيه دعوة الى ممثلي الشعب الفلسطيني للاشتراك في بحث هذا البند في الجمعية العامة . ونحن

نرى أنه لا يمكن لأي صراع دولي أن يبيح بطريقة مفيدة بدون مشاركة من جانب ممثلي الأمم والأطراف المشتركة بشكل مباشر في هذا الصراع . ونحن نعتقد أيضا أن على هذه الدول نفسها أن تعيّن ممثليها ولا بد أن نحترم هذا القرار . ومن هنا فإننا نحترم قرار الدول العربية التي اعترفت بمنظمة تحرير فلسطين باعتبارها الممثل الوحيد لكل الشعب العربي الفلسطيني وعهدت اليها بإنشاء سلطة وطنية فلسطينية .

وهذا يؤدي بنا الى أن نعرب عن عدم موافقتنا التامة مع مايقوله أولئك الذين يزعمون من أن الجمعية العامة ليس من حقها أن تدعو منظمة تحرير فلسطين لكي تعرب عن وجهة نظرهم باسم شعب فلسطين .

فقد استمعنا باهتمام الى البيان الذي ألقاه السيد ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين، الممثل الوطني لشعب فلسطين . ونحن نعتبر أنه قدم عرضا مقنعا لمحنة شعبه الناتجة عن الظلم الذي عانى منه لربع قرن .

ان مسألة فلسطين قد أضحت لفترة طويلة جدا . ووفد بلادى مقتنع بأنه لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ما لم نجد أن المصالح والحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقوقهم الوطنية ، تؤخذ في الاعتبار . ان مسألة فلسطين ليست فقط مشكلة انسانية ولكنها مسألة سياسية هامة ، وان حلها بطريقة مرضية يعتبر من المطالب الأساسية والعناصر الجوهرية لأي تسوية دائمة في الشرق الأوسط . ان الجزء الكبير من شعب فلسطين يعيش منذ سنوات طويلة بعيدا عن وطنه في ظروف من الصعوبات والحرمان البالغ . وسبب الرغبة في وجود تعايش سلمي بين كل الشعوب في المنطقة ، فان تركيا تعتبر أنه من الضروري أن يمارس شعب فلسطين حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولة له على أراضيه . ولا يمكن في ظل أي ظروف أو في ظل أي معاذير أن تحتفظ اسرائيل بأي جزء من الأراضي المحتلة . ان الضفة الغربية يجب أن تعود الى أصحابها الحقيقيين شأنها شأن بقية الأراضي العربية المحتلة .

ويسعدنا أن نلاحظ بقدر كبير من الأمل في هذا الصدد التقدم المحدود الذي تحقق على جبهتين في مجال الفصل بين القوات العسكرية . ان وزير خارجية تركيا في المناقشة العامة قرّر حول هذا الموضوع :

" ان اتفاقيات الفصل العسكري على جبهتين ، والتي أدت الى انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية ، لا تعبر في نظرنا عن شيء ، سوى الخطوة الأولى في اتجاه الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني " . (المرجع السابق)

اننا لانزال نؤمن بذلك . ونحن ندرك بطبيعة الحال ، الجهود المكثفة التي بذلت مؤخراً لاحتراز تقدم في اتجاه السلام . وبينما نقدر هذه الجهود ، فاننا نشعر بأن الاعتراف العام بحقائق معينة أمر ضروري حتى يمكن لهذه الجهود أن تكون ذات قيمة .

وحتى يمكن أن نعزز احتمال التوصل الى تسوية سلمية في المستقبل القريب ، فانه من الضروري أن ننظر الى مسألة فلسطين بشكل واقعي في اطارها التاريخي . ان مثل هذا الأسلوب يمكن أن يوفر أساساً للتعايش السلمي بين كل الشعوب في هذه المنطقة . ومن الواضح لوجهة نظر وفد بلادى ، ان التعايش السلمي بين كل الدول يجب أن يكون شرطاً أساسياً للحياة في الشرق الأوسط بل والعالم كله .

وهذا بغير شك يتطلب حكمة سياسية وواقعية من جانب كل الأطراف المعنية ، ومن الواضح أن ذلك يتطلب احترام كل الدول والأمم لبعضها البعض ولحقوق بعضها البعض .
ان الشعب العربي الفلسطيني يجب أن يتمتع بحقوق متساوية مع أي شعب آخر ، ويجب أن يتمتع بحقه الوطني في تقرير المصير في الأراضي التي تنتمي اليه ، ان سوريا ومصر يجب أن تستعيدا كل أراضيها .

ان وفد بلادى يود أن يعرب عن أمله في أن كل هذه الشروط ، من أجل الاحترام ، بين كل الشعوب ودول المنطقة يمكن أن تتحقق بشكل سلمي ، ان استعداد كل الأطراف للتفاوض فيما بينها مطلب أساسي لتحقيق هذه النتيجة ، ولا يمكن لأي هدف مفيد سوى استمرار الصراعات والتوتر في المنطقة أن يخدمه رافضوا التفاوض مع منظمة تحرير فلسطين ، وليس هناك شك في أنها هي الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، ومن أجل المفاوضات فان هدف هذه المفاوضات هو إعادة ما ينتمي فعلا الى شعب فلسطين وتحقيق مصالح كل الشعوب والدول في المنطقة .
وفي هذا الصدد أود أن أقتبس قبل أن أغتتم حديثي مما قاله السيد محمد سميح أنور وزير الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية مصر العربية بالأمر فقط حيث قال :

” اننا واثقون أن الدول المختلفة والشعوب المختلفة سوف تبحث مسألة الشعب الفلسطيني في ضوء مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن واثقون أنها سوف تتخذ خطوات لتضمن تطبيق هذه المبادئ لتحقيق تلك الأهداف ، وسوف تؤكد حكم القانون مؤكدة بذلك التطور التاريخي في اتجاه عالم يسوده العدالة والمساواة وحيث يمكن أن يسود سلام عادل ودائم ” (ص ٢١ الجلسة ٢٢٩٠) .

ونحن لا يمكن إلا أن نقول أن مشكلة فلسطين والشرق الأوسط يجب أن تحل عن طريق تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ان حسن النوايا والواقعية من جانب كل الأطراف كما تم الاعتراف عنها في الاقتباس الذي تحدثت عنه آنفا ، تبدولنا أنه سوف يكون من المفيد بالنسبة لكل الأطراف أن يتحقق ذلك ، وأن السلام سوف يتحقق أخيرا في منطقتنا .

السيد بلاجا (ايطاليا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمع وفد بلادى بأكبر قدر من الاهتمام الى البيانات التي ألقيت من على هذا المنبر في الأيام القليلة الماضية وخاصة من جانب مندوبي الدول التي تهتم اهتماما مباشرا بالقضية التي نبحثها والبيان الذي ألقاه رئيس منظمة تحرير فلسطين ، ولست أنوى أن أتحدث عن المضمون المحدد لهذه البيانات ، ولكن أود أن أقول أن ما يرغب وفد بلادى أن يحتفظ به من هذه البيانات هو أنها كانت تمثل صدق لتوقع هذه الجمعية باعطاء دفعة جديدة لعملية السعي من أجل تسوية سلمية لمسألة فلسطين .

ولقد كان تشجيع هذه العملية هو الذي حدا بالوفد الايطالي مؤخرا ، الى أن يويّد قراراتين في هذه الجمعية ، فيما يتعلق بالبند الذي نبحثه ، أولا ، بتأييد ادراج مسألة فلسطين فسي جدول أعمال الجمعية العامة الحالية ، وثانيا ، بتأييد الاقتراح القائل بضرورة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المداولات حول هذا البند . ان حكومة ايطاليا تعتبر المداولات الحالية في الجمعية العامة تطورا ايجابيا من زاوية أنه قد يكون حلقة هامة في سلسلة الأحداث التي يمكن أن تؤدى الى اعادة اقرار السلام في الشرق الأوسط . ان هذه المداولات في واقع الأمر تعطينا فرصة لكي ندخل في نطاق بحث العناصر الأساسية لأزمة الشرق الأوسط مشكلة الفلسطينيين ، التي لا يمكن أن ينظر اليها كمشكلة لاجئين من الزاوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن حقهم أن يكون لهم الحق في وطن ، وحتى يكون حقهم في العودة الى بلد هم موضع تأكيد من جانب هذه الجمعية .

اننا نعتقد أن مرحلة جديدة قد بدأت في السعي الصعب من أجل حل لمسألة فلسطين ، وهي مرحلة سوف تكون الحركة الفلسطينية في موقف يعيّن من الاسهام في حل سلمي في اطار القانون الدولي ووفقا لأهداف ومبادئ الميثاق .

ان حكومة بلادى تحتقد أن الطريقة البناءة للتحرّك نحو تسوية في الشرق الأوسط هي وجود عملية تفاوض تبحث فيها كلّ المشاكل المختلفة المتعلقة بهذه المشكلة ، ان اتخاذ اجراء تدريجي خطوة فخطوة أمر ضروري بالنسبة لعملية واقعية ، والذي أقصده هو أن كلّ خطوة يجب أن تأخذ في اعتبارها جوهر كل المشاكل المختلفة ، وأن توضّح أسلوبا تدريجيا تجاه الحل المشترك لكـل هذه المشاكل ، ان وفد ايطاليا يعتبر أنه فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط فان هذه العملية

لا يمكن أن تؤدّى الى ثمار دائمة الا اذا اهتمت أيضا بذلك الجانب الذى يحتبر موضع حديثنا اليوم وأقصد به مسألة فلسطين .

ان المرحلة الجديدة في السعي من أجل حل سلمي للشرق الأوسط والذى نبدأ به ————— الآن بأمل ، تعتبر مسئولية خاصة بالنسبة لكل الأطراف المعنية ، ولا بد أن ندرك جميعا حقيقة أن البديل للتقدّم على هذا الطريق سوف يكون حتما زيادة التوتر وأخيرا استئناف الأعمال العسكرية ، ان نشوب الأعمال العسكرية من جديد يمكن أن يكون له أخطر الآثار التي لا يمكن التنبؤ به ————— وهذا هو السبب في أننا نعتقد أن كل الدول وكذلك هذه المنظمة باسم هذه الدول ، ألا وهي المنظمة التي تجسّد كل آمال هذه الدول البناءة والسلمية ، أكثر من أى وقت مضى ، ليست مهمة بل ان عليها التزاما بأن تتدخل في هذه المسألة ، ان مداولا تنا يجب أن تؤكد الحاجة الملحة ، استجابة للرأى العام العالمي ، من أجل تحقيق تقدّم في المفاوضات ، التي يمكن التوفيق فيها بشكل أكبر بين مواقف الأطراف المختلفة .

وتحقيقا لهذا الغرض ، فانه من المهم للغاية بحث مشكلة وسائل المفاوضات ، وصولا الى تسوية سلمية ، ان السعي من أجل هذه التسوية يجب — على قدر الامكان — أن يتم بعيدا عن التأثيرات الخارجية التي تتدخل في جوهر المشاكل التي لا بد وأن تحل ، وفي هذا الصدد فاننا ننظر نظرة ايجابية للغاية ، بل ونشعر بالعرفان لمبادرات وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، ان نتائج مبادراته ، وبالاعتراف الاجماعي كانت بالغة الأهمية وتوضّح امكانية احراز مزيد من التقدّم .

ان كل السادة المندوبين ، الذين سبقوني في هذه المناقشة ، قد أكدوا أهمية حل مشكلة الشعب الفلسطيني ، فيما يتعلق باقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وكما هو واضح مما قلته سابقا ، فان حكومة بلادي تشارك هذا الرأي .

وأود مرة أخرى ، أن أقرر هنا موقف بلادي فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط . اننا نعتقد أنه لا يمكن التوصل الى سلام عادل ودائم ، بدون أن يؤخذ في الاعتبار حقوق ومصالح كل الدول والشعوب في المنطقة . والآن فان تاريخ الأمم المتحدة الطويل في المشاركة في صراع الشرق الأوسط ، يتضمن عناصر معينة تم التأكيد عليها مرارا في قرارات منظماتنا ، وخاصة في القرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ ، وهي قرارات جوهرية من أجل احراز تقدم في عملية السعي من أجل السلام . اننا ان نتحدث أمام الجمعية العامة حول موضوع قضية فلسطين ، الذي هو جزء من أزمة الشرق الأوسط ، فاننا - وفد ايطاليا - نود أن نؤكد أنه فضلا عن المبادئ التي تقبلها هذه الجمعية منذ فترة طويلة ، وهي مبادئ عدم جواز تملك الأراضي بالحرب ، وضرورة انسحاب اسرائيل من كل الأراضي التي احتلت بعد ١٩٦٧ ، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي والاستقلال السياسي لكل دولة - بما فيها بطبيعة الحال اسرائيل - في اطار حدود آمنه ومعترف بها ، فانه من الضروري أن يؤخذ بعين الاعتبار ، الحقوق الجوهرية والمصالح الأساسية للفلسطينيين ، وهي حقوق يجب التعبير عنها ، عن طريق المبدأ المعترف به عالميا ، وأقصد به مبدأ حق تقرير المصير .

وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة ، فان موقف ايطاليا معروف منذ فترة طويلة . ولقد كان واضحا لنا أن محنة شعب فلسطين ، لا يمكن أن تصبح مجرد مشكلة لاجئين يسمحون للحصول على مساعدات انسانية من المجتمع الدولي . ان المصير النهائي للفلسطينيين ، وحل المشكلة التي تتعلق بكيان فلسطين ، أصبحت الآن في ضوءها الصحيح . وفي تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٠ ، فان وزير خارجية ايطاليا المستر " ألدو مورو " ، أثناء حديثه الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في روما ، أعلن أنه لا يمكن تصور التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط دون أن نأخذ في الاعتبار المنصر الفلسطيني في المشكلة . وان المنصر الفلسطيني في الموقف ليس عنصرا انسانيا ، ولكنه أساسا عنصر سياسي . وفي مناسبة أخرى ، فان وزير خارجية بلادي أكد

مرة أخرى أن الفلسطينيين لا يتطلعون الى عون أو غوث مادي ، ولكنهم يسعون ، ومن حقهم أن يحصلوا على وطن .

وفضلا عن ذلك ، فانه التزاما منا باعلان ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، فان ايطاليا أكدت الخطوط التوجيهية التي تحدثت عنها مع الشامي دول الأخرى ، الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، وهي تؤمن بسلامة هذه المبادئ .

اننا نود أن نعرب عن أملنا في أن مناقشاتنا ، وكما قلت في حديثي في الجمعية العامة ، في الثلاثين من أيلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، نأمل أن تتم هذه المناقشات بطريقة بناءة . ان هذه الجمعية العامة يجب أن تهدف الى وضع مبادئ وخطوط توجيهية ، تضع الأسس لحل متفق عليه لمسألة فلسطين في اطار معايير تسوية مشكلة الشرق الأوسط .

ان الوفد الايطالي ، يود أن يؤكد ، أنه عند معالجة هذه القضية الهامة المطروحة علينا ، فانه من المهم أن يكون في أذهاننا أن السعي من أجل السلام عملية طويلة ومعقدة . ان الهدف النهائي هو السلام العادل في الشرق الأوسط . ومن هذا السلام ، فان شعوب المنطقة يمكن أن تستفيد كثيرا . وايطاليا ، كدولة من دول البحر الأبيض المتوسط ، تهتم اهتماما حيويا بكل الجهود التي تهدف الى اقرار السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، وهي على استعداد في كل وقت لكي تقدم كل مساعدة قد تعتبر مفيدة في هذا الصدد . ان وفد ايطاليا من هنا يأمل أن تكون المواقف التي تتخذها هذه الجمعية ، في هذه المناقشة ، سوف تؤدي الى تعزيز حالة نفسية تشجع الأطراف المعنية على أن تعمل بروح من التوصل الى الحلول الوسط ، سعيها من أجل حل سلمي في الشرق الأوسط .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥